



”ملف: ندوة ”تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة

الدوحة - 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015

تأثير انخفاض أسعار النفط في العراق

عصام الجليبي

ملف ندوة "تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة":

تأثير انخفاض أسعار النفط في العراق – عصام الجبلي

سلسلة: ملفات

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2016

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص. ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

org.dohainstitute.www

1	مقدمة
1	إيرادات النفط العراقي قبل الاحتلال الأميركي
2	إيرادات النفط العراقي بعد الاحتلال الأميركي
5	تأثير هبوط أسعار النفط في ميزانية عام 2015
9	تأثير هبوط النفط في موازنة 2016 المقترحة
13	الأسباب الكامنة لأزمة العراق المالية والاقتصادية

تأثير انخفاض أسعار النفط في العراق

عصام الجبلي*

مقدمة

كان العراق منذ تأسيسه في عشرينيات القرن العشرين دولة ريعية بامتياز، معتمداً في بادئ الأمر على معونات الانتداب البريطاني، ثم ما تحصل عليه من ريع بسيط مقابل عمليات الإنتاج والتصدير بعد بدء شركات النفط الممنوحة حقوق الامتياز. ولم تكن الميزانيات التي تُعدها الحكومات بالشيء الذي يُذكر من حيث النفقات والإيرادات إلى خمسينيات القرن بعد ما استطاعت الحكومة زيادة الريع النفطي، وهو ما جعلها تخصص كامل إيرادات النفط لمجلس الإعمار الذي أنشئ للقيام بنهضة تنموية شملت جميع القطاعات، وأقامت العديد من مشاريع الطرق، والجسور، وسكك الحديد، والسدود، وقنوات الري والبزل ومصفاة نفط الدورة وغيرها، إضافة إلى العديد من الدراسات والتصاميم الأولية لمشاريع شكّلت الأسس التي اعتمدها العهود والحكومات اللاحقة لمشاريع شهدت النور لاحقاً.

إيرادات النفط العراقي قبل الاحتلال الأميركي

لم يشهد العراق تطوراً ملحوظاً في مداخله مع استمرار الاعتماد شبه الكامل على الإيرادات النفطية إلا بعد تأميم النفط 1972-1975 والثورة السعرية الأولى أواخر 1973، ثم الثورة السعرية الثانية عام 1979. فقد شهد ما سمّاه "ثورة انفجارية"، وتُفدّت العشرات من المشاريع العملاقة في قطاعات النفط (الاستخراج، والتصدير، وتصنيع النفط والغاز)، والصناعة (الكيمياوية، والبتروكيماوية، والأسمدة، والحديد، والألمنيوم، والمواد الإنشائية)،

* وزير النفط العراقي ورئيس شركة النفط العراقية سابقاً.

ومشاريع الريّ والزراعة، وبناء البنى التحتية، وقطاعات الصحة والتربية والتعليم، بل تراكم للعراق احتياطي تجاوز الـ 30 مليار دولار واستمرت عمليات البناء حتى خلال الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988 واستمرار شراء الأسلحة والعتاد، وهو ما دفع العراق للاقتراض واعتماد صيغة الدفع الآجل فأثقل كاهله بالديون بسبب هبوط صادراته النفطية وأسعار النفط على نحوٍ كبير.

وعلى الرغم من توقف الحرب في 1988/8/8 وارتفاع صادرات العراق لأكثر من 3 مليون ب/ي، فإنّ استمرار هبوط أسعار النفط إلى ما دون عشرة دولارات خيّم بظلاله على الاقتصاد والأوضاع المالية، وتراكمت الديون حتى بلغت عشرات المليارات، ثمّ تفاقم الوضع نتيجة احتلال العراق للكويت بعد عامين، وهو ما جعل مجلس الأمن يفرض عقوبات صارمة تمخّض عنها إيقاف كامل لكلّ موارد العراق بسبب التوقف التام لصادرات النفط، ثمّ قيام حرب الخليج الأولى في كانون الثاني/يناير 1991 التي أدت إلى تدمير الجزء الأعظم من منشآت الإنتاج والتصدير ومحطات توليد الكهرباء والمصانع والبنى التحتية، ولم يُسمح للعراق إلا في أوائل عام 1997 بتصدير جزئي للنفط مقابل شرائه للغذاء والدواء، واستمر ذلك إلى نهاية آذار/مارس 2003 عندما تمّ شنّ الحرب عليه واحتلاله من أميركا في 9 نيسان/أبريل 2003، بدعوى امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل وعلاقته بعمليات إرهابية، وسرعان ما ثبت بطلان هذين الأمرين، وأصبحت "نغمة" إحلال الديمقراطية والقضاء على نظام دكتاتوري هي الهدف.

إيرادات النفط العراقي بعد الاحتلال الأميركي

بعد الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003، حلّ نظام جديد بُني على أساس المحاصصة بين المذاهب والأعراق، واستشرى الفساد في العراق حتى أنه صار في صدارة دول العالم في هذا الأمر، ودُمّرت مؤسساته المدنية والعسكرية، وها نحن اليوم نجتمع لبحث الوضع الاقتصادي والمالي المتهرّئ بعد 13 عامًا من عهد جديد لم يحصد سوى ملايين من النازحين والمهاجرين، والأيتام والقتلى والمعوقين، مع توقّف شبه كامل لأغلبية مرافق الحياة على الرغم من الإيرادات النفطية الكبيرة التي حصل عليها العراق خلال هذه السنوات.

وبحسب البيانات التي نشرتها منظمة الأوبك، فإنَّ قيمة الإيرادات النفطية التي حصل عليها العراق منذ اكتشاف النفط عام 1927 حتى الاحتلال عام 2003 قد بلغت 281 مليار دولار. واستناداً إلى البيانات الصادرة عن وزارة النفط العراقية (نشرة العراق النفطية)، فإنَّ قيمة إيرادات النفط منذ الاحتلال حتى نهاية شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام 2015 قد بلغت نحو 650 مليار دولار، وبلغ المجموع الكلي لإيرادات النفط خلال فترة حكومة المالكي في الفترة 2006 – 2014 نحو 540 مليار دولار (الرسم البياني 1). أمّا المبالغ الطائلة التي قدمتها العديد من الدول والمنظمات العالمية مساعدات نقدية وعينية، فلم يجد معظمها طريقه الصحيح التي خُصّصت له، بل ذهبت إلى مافيات الفساد.

الجدول (1)

المجموع الكلي للإيرادات النفطية في فترة الاحتلال من آذار/ مارس 2003 حتى 2015/10/31

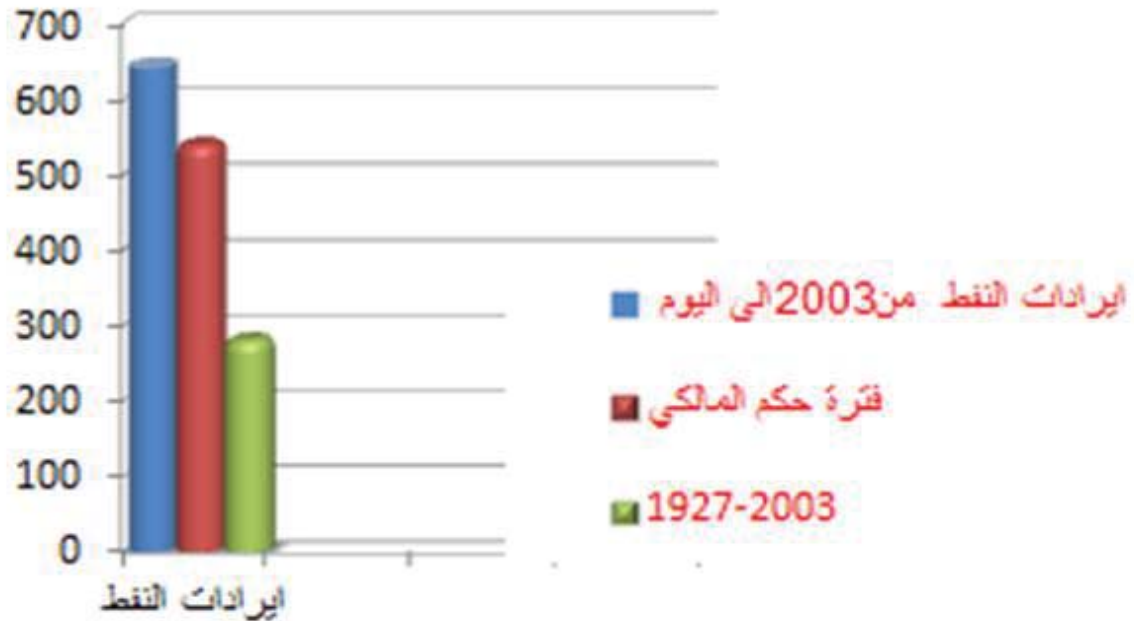
السنة	الإيرادات (مليار دولار)
2003	7.519
2004	17.751
2005	19.050
2006	20.465
2007	39.433
2008	61.11
2009	39.31
2010	51.589
2011	82.970
2012	94.078
2013	89.145
2014	84.204
2015	44.000
مجموع	50.26

المصدر: تقرير حول النفط العراقي يصدر عن وزارة النفط العراقية Iraq Oil Report

الرسم البياني (1)

المقارنة بين إيرادات النفط خلال الفترة 2003 – 2015

إيرادات العراق النفطية -- مليار دولار	
مجموع إيرادات العراق النفطية من 2003-2015 شهر 10	\$ 650,000
مجموع إيرادات العراق النفطية خلال حكم المالكي	\$ 540,000
مجموع إيرادات العراق النفطية من 1927-2003	\$ 281,000



المصدر: المعلومات من تقرير حول النفط العراقي يصدر عن وزارة النفط العراقية وحسابات الباحث

تأثير هبوط أسعار النفط في ميزانية عام 2015

على الرغم من التحذيرات التي صدرت في ضوء هبوط أسعار النفط منذ أواسط 2014، فإنّ الحكومة العراقية استمرت على نهجها باعتماد ميزانية ذات عجز كبير مع تضخيم لإيراداتها، مفترضةً تحسناً في أسعار النفط وإمكانات غير واقعية في الحصول على قروض ميسرة، إضافةً إلى تضخيم قيمة صادراتها النفطية، في ظلّ استمرار الخلاف النفطي مع إقليم كردستان الذي استغلّ احتلال ما يسمى "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش) لمحافظة نينوى وما يجاورها لفرض سيطرته على محافظة كركوك، بما في ذلك الإنتاج من الحقول الشمالية، وامتلاكه لخط الأنابيب الوحيد الذي يصل إلى البحر المتوسط عبر تركيا. وبهذا أصبح للحكومة المركزية صادراتها من الجنوب من خلال الخليج العربي فقط. وفي ما يلي أهمّ معالم الميزانية وملاحظاتنا بشأنها:

● تصدير 3,3 مليون ب/ي ضمنها 550 ألف ب/ي من إقليم كردستان الذي التزم جزئياً حتى حزيران/ يونيو بإرسال العائدات إلى الحكومة المركزية، ثمّ توقف كلياً عن ذلك، على الرغم من أنّ صادراته ممّا سُمّي "حقول الإقليم" وكذلك من كركوك أكثر من 550 ألف ب/ي ويقدر ما سيحصل عليه الإقليم بنحو 10 مليارات دولار. اعتماد سعر 56 دولار للبرميل وهذا يقارن بنحو 64 دولار لنفط برنت، علماً أنّ أسعار المبيعات (بحسب المعادلة السعرية لنفط العراق)، قبل إجراء الخصومات، بلغت 39,56 دولاراً في تشرين الأول/ أكتوبر، و40,327 في أيلول/ سبتمبر و41,099، في آب/ أغسطس، و50,99 في تموز/ يوليو، وهكذا. وفي ما يلي تبين للصادرات والإيرادات المتحقّقة فعلياً بالنسبة إلى العراق عام 2015 (المخطط بحسب الميزانية العراقية عام 2015 هو 3,3 م ب/ي وإيراد شهري 5,62 مليار دولار).

الجدول (2)

صادرات العراق والإيرادات المتحققّة فعلياً عام 2015

الشهر / 2015	الصادرات مليون برميل/يوم	الإيرادات (مليار دولار)
كانون الثاني/ يناير	2,535	3,258
شباط/ فبراير	2,597	3,449
آذار/ مارس	2,980	4,457
نيسان/ أبريل	3,077	4,800
أيار/ مايو	3,145	5,447
حزيران/ يونيو	3,187	5,289
تموز/ يوليو	3,105	4,908
آب/ أغسطس	3,079	3,925
أيلول/ سبتمبر	3,052	3,692
تشرين الأول	2,708	3,320
تشرين الثاني/ نوفمبر	3,000	3,500
كانون الأول/ ديسمبر	3,000	3,500

المصدر: تقرير حول النفط العراقي يصدر عن وزارة النفط العراقية Iraq Oil Report

انطلاقاً من (الجدول 2)، يمكن أن نتبين ما يلي:

- معدل الصادرات خلال الـ 10 شهور الأولى من عام 2015، هي 2,945 مليون برميل/يوم.
- معدل الإيرادات لـ 10 شهور الأولى من عام 2015 هي 4,254 مليار دولار.
- المجموع الكلي للإيرادات المتحققة خلال 10 أشهر من السنة هي 42,545، مقارنةً بالمخطط: 56,2 مليار دولار (أرقام تشرين الأول/ نوفمبر، وكانون الأول/ ديسمبر هي أرقام تقديرية).
- صرّح وزير النفط العراقي (في تصريحات نُقلت من قنوات تلفزيونية عراقية) بأنّ شركات النفط العاملة استحققت، بموجب عقود التراخيص عن استثماراتها وأرباحها، ما يزيد على 23 مليار دولار واجبة الدفع، وأنه لم يدفع إلا اليسير من الحكومة والميزانية السابقة، وأنه يستحق ما من 4 إلى 4,5 مليار دولار عن كلّ ربع سنة؛ ما دفع الوزارة إلى أن تطلب من الشركات تقليص استثماراتها، وهو ما سيؤثر في معدلات الإنتاج. إلى جانب ذلك، ارتفعت الأصوات مؤخراً للمطالبة بتعديل تلك العقود وحتى بإلغائها. وقد اعترف بذلك قبل أيام وزير النفط (في خطاب له في محافظة البصرة)، وأعلن أنهم قيد التفاوض مع الشركات النفطية، مع العلم أنّ الوزارة سبق لها خلال العامين 2013 و2014 أن عدّلت عقود الجولة الأولى عندما قلّصت سقوف الإنتاج، ومدّدت فترة التعاقد إلى 30 عامًا، وخفضت حصص الجانب العراقي في الشركات المشتركة من 25 إلى 6%.

• إنّ تكلفة إنتاج النفط قد ارتفعت على نحوٍ غير طبيعيّ، فقد وصلت إلى ما بين 15 و20 دولارًا بالنسبة إلى البرميل الواحد من النفط. وبالنظر إلى ضغط الشركات، فإنّ العراق يخصص الآن نحو مليون برميل يوميًا من صادراته (معظمها من النفط الثقيل) لسداد ديون الشركات الناجمة عن استرجاع استثماراتها بموجب شروط العقود، فضلًا عن أرباحها.

• بحسب تصريح وزير التخطيط (خلال جلسة استماع في مجلس النواب العراقي)، تمّ تجميد العمل بأكثر من 6000 مشروع ضمن المنهاج الاستثماري على أن يستمرّ العمل في المشاريع التي وصل العمل فيها إلى نسب عالية فقط، وقد أعلن أنّ ذلك سيستمرّ أيضًا عام 2016.

• اعتمدت ميزانية 2015 عجزًا قدره 25 مليار دولار، على أن يُغطّى من خلال قروض خارجية وسندات محلية. ولم تحصل الحكومة إلا على نحو مليار دولار من الصندوق الدولي، وألغت في الشهر الماضي برنامجًا

للاقتراض من البنوك بعد أن أعطت مؤسسات التأمين للعراق تصنيف "بي ناقص" b⁻، وهو ما أوصل الفوائد للاقتراض أكثر من 10%. وقالت إحدى النشريات البريطانية "سي تي أيه أم" إنَّ السندات العراقية، بسبب المخاطر الأمنية والسياسية، بمنزلة "خردة".

● أصدرت الحكومة قبل بضعة أسابيع بناءً على ضغط جماهيري واسع، وخصوصاً من المحافظات الجنوبية والمرجعية الدينية قرارات بـ "ترشيح" الحكومة وإلغاء مناصب عليا وغيرها، شملت نواب رئيس الجمهورية. إلا أنَّ ذلك عدَّ إجراءً غير دستوري. ويلاقي رئيس الوزراء مقاومةً من داخل كتلته السياسية وحلفائها وأخفق إلى حدِّ الآن في اتخاذ إجراءات جادة لتقليص الإنفاق والحدِّ من الفساد المستشري، وهو ما سينعكس على الحياة السياسية خلال الفترة القصيرة المقبلة التي قد تشهد متغيرات سياسية.

● أصبح للعراق الآن ثلاثة جيوش رسمية مُعترف بها. وتغطي الميزانية نفقاتها جميعها، وهي القوات التابعة لوزارة الدفاع، والحشد الشعبي الذي أُسس في منتصف عام 2014 لمجابهة "داعش" وهو يضم الميليشيات القوية والمتنفذة، والبشمركة التابعة لإقليم كردستان وتتلقى الأوامر منه، لكنَّ نفقاته أُدرجت في ميزانية 2015 - 2016. ● قبل الانتقال إلى الميزانية المقترحة عام 2016، لا بدَّ من الإشارة إلى تسجيل رسمي لرئيس الوزراء السابق نوري المالكي في 2009/8/16 (بتَّته عدَّة مرَّات قناة البغدادية) قال فيه إنَّ حكومته رصدت المبالغ التالية:

- 18 مليار دولار للزراعة وإصلاح قنوات الري.
 - 25 مليار دولار لبناء دور سكنية.
 - 25 مليار دولار للسكك والنقل والطائرات.
 - 4 مليارات دولار لبناء 4 آلاف مدرسة.
- وتساءل العبادي نفسه - ونتساءل معه نحن أيضاً - أين ذهبت تلك المبالغ والعشرات غيرها وربما المئات؟

تأثير هبوط النفط في موازنة 2016 المقترحة

أعلنت الحكومة مشروع ميزانية 2016، وعلى الرغم من عدم إقراره إلى حدّ الآن، فإنه أثار الكثير من الانتقاد والاعتراضات؛ إذ اعتمدت الحكومة الأسس والأخطاء نفسها التي اعتمدها في عام 2015، وهذه بعض المقتطفات والملاحظات:

• بلغت الميزانية 106 تريليون دينار (95 مليار دولار)، مقارنةً بـ 105 عام 2015، وضمنها عجز مقداره 30 تريليون دينار (25 مليار دولار)، مقارنةً بـ 22 مليار دولار عام 2015، وبلغت الميزانية التشغيلية 83 تريليون دينار، منها 72% من الرواتب والأجور.

• افترضت الميزانية تصدير 3,6 مليون برميل/يوم ضمنها 550 ألف برميل/يوم من خلال الإقليم، على الرغم من استمرار الخلافات نفسها.

• افترضت سعرًا للبرميل قدره 45 دولارًا يقارن بـ 53 لمعدل برنت والأميركي، علمًا أنّ سعر بيع البرميل في تشرين الأول/أكتوبر قد كان 39,56 دولارًا.

• تشكّل إيرادات النفط 80%، وفي الحقيقة تصل إلى أكثر من ذلك لضعف جباية الإيرادات الأخرى.

• اعترف رئيس الوزراء علانيةً، في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2015، أنّ متوقع إيرادات النفط (50 تريليون) سوف لا تكفي لدفع الرواتب والأجور (59 تريليون).

• أعلن وزير المالية في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2015 (من خلال تصريح صحافي نقلته رويترز) أنّ النفقات الدفاعية تبلغ 20% من الميزانية، ردًا على اعتراضات الحشد الشعبي الذي اتّهم الحكومة بعدم تخصيص ما يكفي لهم. كما ذكر الوزير أنّ عجز الموازنة سيصل إلى 11,9% من الناتج المحلي الإجمالي. وهكذا، سيكون الواقع أكثر من ذلك كثيرًا في ضوء نتائج موازنة 2015.

• اعترف عادل عبد المهدي وزير النفط في 10/28 (خلال جلسة استماع في مجلس النواب) بضرورة تعديل عقود جولات التراخيص؛ لأنها أصبحت غير عادلة وافترضت أسعارًا عاليةً تفوق مئة دولار لبيع النفط. كما اعترف بأنّ عوائد النفط الشهرية قد هبطت من 7 إلى 3,7 مليار دولار. وكان رئيس الوزراء قد اعترف قبل

أسابيع بأن حكومته تسلّمت خزينته فيها 3 مليارات دولار مع 15 مليار ديون باقية لشركات النفط واجبة الدفع، وتساءل أين ذهبت الإيرادات العالية للسنوات السابقة؟

• أصدرت الحكومة مشروعاً لإعادة النظر في المخصصات والرواتب. إلا أنها تُجابه برفض شبه شامل من جميع القطاعات.

• بالنظر إلى إخفاق الحكومة على مدى 13 عاماً من تطوير عمليات تصفية النفط كمّاً ونوعاً، فإنها مستمرة على استيراد المشتقات النفطية (منذ منتصف عام 2003)، وهي تُكَلّف الخزينة، إلى حدّ الآن، ما بين 4 و5 مليارات دولار سنوياً، وخصوصاً بعد احتلال داعش مصافي بيجي، وعلى الرغم من تحريرها في الشهر الماضي، فإنه لا يُتوقع إعادة تشغيلها (إن كان ذلك ممكناً) قبل سنتين، ولا يُتوقع أيضاً أن ينجز مصفى كربلاء قبل منتصف.

• ادعى وزير النفط قبل أيام (في خطاب له في محافظة البصرة) أنّ حرق الغاز سيتوقف عام 2017، وأنه يكلف العراق نحو 7 مليون دولار يومياً، وأنه لهذا السبب سيستمر الاعتماد على إيران في استيراد الغاز لحرقة في محطات توليد الكهرباء، إضافةً إلى النفط الخام والغاز المستورد.

• لا يُتوقع أن يحصل العراق على أكثر من مليار إلى ملياري دولار قرضاً من صندوق النقد الدولي، ويُتوقع أن يصاب بخيبة أمل بإصدار سندات جديدة، أو الحصول على قروض جديدة. وستستمر مطالبات بعض السياسيين برهن النفط. فكَأنه لم يكفهم هُدْر المليارات ممّا حصل عليه العراق، بل يسعون لهُدْر حصص الأجيال المقبلة.

الجدول (3)

إيرادات موازنة 2016 من منظار أكثر واقعية¹ (تريليون دينار عراقي)

ملاحظات	الأرقام الواقعية ¹	الموازنة بحسب المقترحة	
الإبقاء على سعر 45 دولارًا يطرح من الإيرادات 10,145 المصدر من الإقليم (550 ألف برميل/يوم)	59,628	69,773	الإيرادات النفطية
على الرغم من عدم واقعيتها	14,300	14,300	الإيرادات غير النفطية
	73,928	84,073	مجموع الإيرادات
	*17.000		تنزيل تسديد ديون الشركات
تحت تصرف الحكومة العراقية	56.928		صافي الإيرادات

* يُتوقع تحميل موازنة 2016 جزءًا من الديون السابقة لشركات النفط 10 مليار دولار من أصل 22,5 مليار دولار مع 4,5 مليار دولار عن الربع الرابع عام 2015 تستحقّ عام 2016، إضافةً إلى 12,5 مليار دولار عن مستحقات ثلاثة أرباع من عام 2016؛ أي ما مجموعه 23 مليار دولار. وقد افترضنا تسديد 15 مليار فقط. بمعنى أنّ العجز الفعلي هو: 113,505 (مشروع الموازنة) - 56,928 (صافي الإيرادات) = 56,577 تريليون دينار؛ أي 50% من الموازنة يفرض تغطيته (من أين جاء رقم العجز 113؟).

¹ الأرقام الواقعية بحسب تقديرات الباحث

الجدول (4)

نفقات موازنة 2016 بنظرة واقعية للنفقات الأساسية فقط

البيان	ترليون دينار عراقي	ملاحظات
72% من الموازنة التشغيلية (رواتب وأجور)	60,000	بحسب تصريحات وزير المالية المتمثلة بأن 72% من النفقات التشغيلية هي رواتب وأجور
نفقات حاكمة	11,050	يقصد بها: البطاقة التموينية والأدوية، واستيراد الكهرباء، ودعم المحاصيل
نفقات دفاعية	22,700	بحسب تصريحات وزير المالية المتمثلة بأن نسبة 22% هي نفقات دفاعية
استيراد مشتقات نفطية	5,000	المتوقع سيكون أكثر من ذلك
مجموع النفقات الأساسية	98,750	ترليون دينار (بحسب مشروع الموازنة: نحو 15 ترليون أخرى كنفقات)
المقارنة بالإيرادات الواقعية	56,928	
العجز المتوقع عام 2016	41822	

يمثل ما تقدّم جميع الإيرادات، ولكنه لا يمثل جميع النفقات. ومن ثمّ، كيف سنتمّ تغطية بقية النفقات التشغيلية للوزارات وبقية دوائر الدولة؟ هل تستطيع الحكومة تسديد طلبات الإقليم والمحافظات والحشد الشعبي؟ هل سيتمّ توقيع عقود جديدة للتسليح؟ هل بالإمكان تغطية الفوائد والأقساط المستحقة من القروض السابقة؟ أم هل سنُراكم الديون مرّة أخرى؟ هذا كلّهُ إذا افترضنا عدم تخصيص أيّ مبلغ للإنفاق الاستثماري. وفي ما يلي نورد جدولاً متعلّقاً بمشروع الموازنة يتضمن مقترحات لتمويل الفجوة المالية ومصادر الحصول على قروض جديدة ونترك للقارئ التعليق عليها.

الأسباب الكامنة لأزمة العراق المالية والاقتصادية

يمكن أن نعدد عشرات الأسباب التي تمثل بمجملها إخفاقاً كبيراً للعملية السياسية والقائمين عليها، من حكومات، ومجالس نيابية، ومؤسسات، بما في ذلك المؤسسات والصناديق والحكومات الراعية للنظام الجديد في العراق.

وبعيداً من الجوانب السياسية والأمنية وما ظلّ يمر به العراق من انشقاقات وحروب وصراعات عرقية ومذهبية وحزبية (حتى ضمن المكون الواحد)، فإنّ إلقاء اللوم على أسعار النفط كسبب لجميع مشكلات العراق لهُو أمرٌ بعيد من الواقع. وإذا التمسنا بعض الحلول، أمكن أن نذكر ما يلي:

- بشأن الفساد المالي والإداري، ينبغي اتخاذ إجراءات سريعة وقضائية لمراجعة جميع العقود والنفقات السابقة والإصرار على استرجاع التجاوزات والرشى والعمولات وغيرها.

- إلغاء المحاصصة بشئى أنواعها والعمل على استبدال العناصر غير الكفأة، ويُتوقع أن يبلغ عدد من يتقاضى رواتب وأجور ومعيشات أكثر من 6 مليون شخص، وربما أكثر من ذلك، مع اعتراف رسمي بوجود "فضائيين" (أسماء وهمية) في جميع القطاعات.

- إلغاء رواتب من لم تكن لهم خدمة تقاعدية.

- وضع سقف، كحدّ أعلى، لما يتقاضاه الشخص إلى حين وضع قوانين وأنظمة موحّدة للرواتب والأجور والمتقاعدين على نحوٍ عادل.

- توحيد القوات العسكري والأمنية لعموم العراق.

- إلغاء الحمایات للشخصيات والمسؤولين من دون استثناء، إلا بالعدد المحدود لبعض المسؤولين على غرار سائر دول العالم.

- إعادة النظر سريعاً في عقود جولات التراخيص النفطية والغازية والإسراع في تنفيذ المشاريع الأساسية للتصفية والغاز ومنافذ التصدير.